في الوجود والامن لكل دول المنطقة، بما في ذلك اسرائيل، والعدل لكل الشعوب، ممّا يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٥ ـ لكل بلدان المنطقة الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة، ومعترف بها، ومضمونة؛ ويجب ان تقدم ضمانات الحل السلمي من قبل الامم المتحدة بقرار من مجلس الامن، وتعلن البلدان التسعة استعدادها للمشاركة في اطار حل شامل في نظام ضمانات دولية ملموسة وملزمة، بما في ذلك ميدانياً.

٦ ـ ان المشكلة الفلسطينية، التي هي ليست مجرد مشكلة لاجئين، يجب ان تجد، أخيراً، حلاً عادلاً، وان الشعب الفلسطيني، الذي يؤمن بوجوده كشعب، يجب تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير، بصورة كاملة، من طريق عمل ملائم يرد في اطار حل سلام شامل.

٧ ـ ان ادخال هذه الاهداف حيّز التنفيذ يستوجب موافقة، ومساهمة، كل الاطراف المعنيّة بحل سلمي، وان البلدان التسعة ستعمل على بلوغها، على أساس المبادىء التي تضمّنتها البيانات المشار اليها سالفاً، وان هذه المبادىء تلزم كل الاطراف المعنية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب اشراكها في المفاوضات.

٨ ـ ان البلدان التسعة تعترف بالدور الهام الذي تكتسبه مسألة القدس بالنسبة الى كل الاطراف المعنيّة. وفي هذا الصدد، فان بلدان المجموعة تؤكد أنها لا تقبل أية مبادرة تتخذ من جانب واحد وتهدف الى تغيير وضع القدس، وأن أي اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حق حرية الدخول الى الاماكن المقدسة.

٩ ـ تؤكد دول المجموعة الاوروبية ضرورة وضع اسرائيل حدّاً لاحتلالها الاراضي العربية منذ حرب العام ١٩٦٧، مثلما فعلت بالنسبة الى جزء من سيناء؛ وهي تعبّر عن يقينها الراسخ أن المستوطنات الاسرائيلية تمثّل عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام في الشرق الاوسط. وتعتبر البلدان التسعة ان المستوطنات والتغيرات الديمغرافية والعقارية في الاراضي العربية المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي.

١٠ ـ تعتقد دول المجموعة، الحريصة على وضع حدّ للعنف، بأن التخلّي عن القوة والتهديد باستعمال القوة من قبل كل طرف من الاطراف يمكن ان يخلق جوّ ثقة في المنطقة، ويمثل عنصراً أساسياً لايجاد حل شامل للصراع في الشرق الأوسط.

١١ ـ قرّرت دول المجموعة القيام بالاتصالات الضرورية مع كل الأطراف، بهدف الاطلاع على موقف كل منها من المبادىء التي جاءت في هذا البيان. وفي ضوء نتائج هذه الاستشارات، ستحدد الشكل الذي قد تتخذه مبادرة تقوم بها بلدان المجموعة الاوروبية[٥٧].

وفي تطوّر أكثر ايجابية في مواقف دول المجموعة الاوروبية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ندّد البرلمان الاوروبي، في ١٩٨٨/٣/١٠، بالممارسات القمعية التي تمارسها القوات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، وأعرب عن تضامنه مع عائلات الضحايا ومع فلسطينيي المنطقة «الذين يعيشون ظروفاً لم يعد يمكن التساهل معها». وصوّت مجلس المجموعة الاوروبية، بالاجماع، على قرار يدين «عمليات التعذيب والاعتقالات التعسفية وعمليات الطرد». وأكد ضرورة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. كما رفض البرلمان الاوروبي، بأغلبية كبيرة، في ١٩٨٨/٣/٩، اعطاء «الضوء الأخضر لثلاث اتفاقيات تجارية ومالية عقدتها اسرائيل» مع